



التعويض عن فقدان الشغل

دة. لمياء وردي ودة. فتيحة منصور

القانون الخاص – قانون الشغل

المغرب

مقدمة:

مما لا شك فيها أن إنهاء عقد الشغل له أثر كبير على وضعية الأجير، حيث يفقد من خلاله الأجير أجرته التي كان يتقاضاها خلال سريان عقد الشغل، ولعل الظرفية مناسبة جدا لمناقشة هذا الموضوع ذلك أن الأزمة المالية العالمية ألفت بظلالها على كل المجالات الحيوية، وبدأت آثارها الوخيمة جلية على اقتصاديات دول عظمى وكادت أن تنقلب إلى أزمة اقتصادية تمثلت في إغلاق العديد من المقاولات، أو لجوء بعضها إما إلى التصفية القضائية أو إلى تقليص ساعات العمل أو تسريح فئة عريضة من العمال¹ وأخيرا وبعد مخاض عسير وطويل دام سنوات عديدة، تم إقرار المدونة رقم 99-65 من قبل البرلمان والصادرة بتاريخ 11 شتنبر 2003. ونظرا لكون هذه الأخيرة من المطالب الأساسية للطبقة العاملة، فقد جاءت بمجموعة من المقتضيات القانونية والموضوعية وكذا القواعد المسطرية، كما جاءت بعدة مستجدات غايتها ضمان الحماية الاجتماعية للأجراء والمتمثلة بالأساس في دعم استقرار العمل. ولتحقيق ذلك تم إقرار منذ صدور المدونة منح الأجراء الذين يفقدون عملهم لأسباب اقتصادية أو تكنولوجية أو هيكلية تعويضا عن فقدانهم للشغل². هذا الأخير بقي معلقا منذ الإقرار به في المدونة إلى حين صدور قانون رقم 14.03 الذي يقضي بتغيير وتنميط الظهير الشريف بمقتضى قانون رقم 184.172 والمتعلق بالضمان الاجتماعي³، والذي أحدث بموجبه نظام التعويض عن فقدان الشغل بحيث تم من خلاله تحديد شروط الاستفادة من هذا التعويض ونسبته، وقد دخل حيز التنفيذ منذ شهر دجنبر 2014.

ويعتبر نظام التعويض عن فقدان الشغل من أهم الآليات التي استحدثتها الأنظمة ذات الاقتصاد الحر بسبب تفاقم البطالة الناجمة عن فقدان الشغل لأسباب خارجة عن إرادة الأجير. وقد عمد المشرع إلى إنشاء هذا النظام

لتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن فقدان المكثف لمناصب الشغل التي ارتبطت أساسا بانتهاج اقتصاد السوق.

وتكمن أهمية دراسة هذا موضوع من الناحية العملية في كونه قد يساهم في حل بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن فقدان الشغل وهو ما يقودنا إلى طرح الإشكال التالي:

هل فعلا استطاع المشرع المغربي توفير الحماية الاجتماعية للأجراء فاقد الشغل؟

ولمعالجة هذا الموضوع ارتأينا تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: نظام التعويض عن فقدان الشغل

المبحث الثاني: مسطرة التعويض عن فقدان الشغل ومقداره

¹ www.droitentreprise.org، مجلة القانون والأعمال، مقال الدكتور رياض فخري.

² أنظر المادتين 53 و 59 من مدونة الشغل

³ الجريدة الرسمية عدد 6290 الصادرة في ذو القعدة 1435 الموافق ل 11 شتنبر 2014



المبحث الأول: نظام التعويض عن فقدان الشغل

يؤدي فقدان الشغل إلى إلحاق الضرر بالمصالح الاجتماعية، والاقتصادية والمالية للأفراد والمجتمعات، كما أنه يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، مما يحتم نهج سياسة اجتماعية تضمن على الأقل الاستقرار لعلاقات الشغل.

ومع التغيرات التي تعرفها المقاولات بسبب التحولات الاقتصادية والتطور التكنولوجي وأثرها على الجانب الاجتماعي، كان لا بد للدولة من توفير الحماية للأجراء المهتدين بفقدان مناصبهم لأسباب خارج عن إرادتهم. وتطبيقا لما جاءت به المادتين 53 و 59 من مدونة الشغل واللتين تنصان على التعويض عن فقدان الشغل، تم إخراج القانون المتعلق بالتعويض عن فقدان الشغل إلى حيز الوجود.⁴

ولإلزام أكثر بأهمية هذا النظام ودوره الكبير في تعزيز الحماية الاجتماعية ببلادنا لفاقدي الشغل سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين: يتضمن الأول مفهوم التعويض عن فقدان الشغل، على أن نتناول التعويض شروط استحقاق التعويض في المطلب الثاني.

المطلب 1: مفهوم التعويض عن فقدان الشغل

يعتبر التعويض عن فقدان الشغل فرع من فروع نظام الضمان الاجتماعي الذي يصرف تعويض للأجراء فاقدي الشغل بشكل لا إرادي ناهيك عن الدور الذي يلعبه في مواجهة ظاهرة البطالة وذلك عن طريق توفير الحماية الاجتماعية لهؤلاء الأجراء، ولتوضيح هذا النظام لابد من وضع تعريف (أولا) وتبيان نطاقه (ثانيا)

أولا: تعريف التعويض عن فقدان الشغل

هو إجراء يهدف إلى مرافقة الأجير الذي فقد عمله بشكل لا إرادي وانخرط في بحث جدي عن عمل جديد، حيث يضمن له تعويضا لفترة يمكن أن تصل إلى ستة أشهر. خلال هذه الفترة يجب على الأجير أن يخضع لبرنامج إعادة التأهيل إذا ما استدعى الأمر ذلك من أجل إعادة إدماجه في سوق الشغل.⁵

فالتعويض عن فقدان الشغل لا يعد علاجا لظاهرة فقدان الشغل وإنما يعتبر مجرد وسيلة للحد من أضرارها، فالمغرب من بين الدول التي أخذت بهذا النوع من التعويض بموجب قانون 03.14 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.14.143 بتاريخ 22 غشت 2014 القاضي بتغيير وتتميم الظهير بمثابة قانون رقم 1.72.184 الصادر في 27 يونيو 1972 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي⁶. الذي أنشأ هذا النظام لفائدة الأجراء الذين يفقدون عملهم بشكل إرادي ولأسباب اقتصادية أو تكنولوجية أو هيكلية أي أن نظام التعويض عن فقدان الشغل هو جزء من نظام الضمان الاجتماعي بحيث يهدف إلى حماية الأجير الذي فقد شغله للأسباب السالفة الذكر من الآثار السلبية التي يخلفها فقدان الشغل، خلال فترة معينة عن طريق تعويضه جزئيا عن دخله المفقود أو إعادة إدماجه ومساعدته على إيجاد منصب عمل جديد ومناسب.

ثانيا: نطاق التعويض عن فقدان الشغل

يشمل التعويض عن فقدان الشغل كل أجير فقد شغله لأي سبب بصفة لا إرادية، أي غير مرتبط بشخص الأجير أو بإرادته، سواء في إطار التقليل من عدد أجراء المقاول أو إنهاء نشاطها بصفة نهائية.

⁴ الجريدة الرسمية عدد 6290 بتاريخ 15 ذو القعدة 1435 الموافق ل 11 شتنبر 2014، ص 6810

⁵ التعويض عن فقدان الشغل، www.cnss.ma/ar/content

⁶ الجريدة الرسمية عدد 6290، مرجع سابق، ص 6810



وقد كشف وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية عبد السلام الصديقي أن عملية التعويض عن فقدان الشغل حسب مصالح الوزارة بين 30 و40 ألف مستفيد من منحة يمكن أن تصل إلى 2500 درهم شهريا ولن تتجاوز منحة التعويض الشهري حسب الوثيقة الحكومية نسبة 70 في المئة من آخر أجر حصل عليه الأجير شريطة ألا يتجاوز مبلغ التعويض الحد الأدنى للأجور.⁷

والتسجيل في الضمان الاجتماعي هو من يحدد الفئات الخاضعة للتعويض عن فقدان الشغل، فكل أجير غير مصرح به لدى هذا الصندوق غير معني بهذا الأمر أي التعويض. وكذلك للأجير الذي لا تتوفر فيه الشروط المحددة للاستفادة من هذا التعويض.

كما أن المشرع المغربي استثنى المستفيدين من راتب الزمانة أو الشيخوخة من الاستفادة من هذا التعويض.⁸

ويعتبر مصابا بزمانة كل أجير أثبت أنه مصاب بعجز مستمر، وغير مطبق عليه التشريع الخاص بحوادث الشغل والأمراض المهنية من لدن الطبيب المعالج، يجعله عاجزا عن مواصلة أي عمل يدر عليه نفعاً.⁹

أما الشيخوخة فيقصد بها كل خطر يغطيه نظام الضمان الاجتماعي عند وصول الأجير إلى مرحلة عمرية متقدمة، وهي سن التقاعد عن العمل التي يحددها المشرع.

المطلب الثاني: شروط استحقاق التعويض عن فقدان الشغل

وضع المشرع المغربي مجموعة من الشروط للاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل، والتي حددها الفصل 46 مكرر

من قانون 03.14 القاضي بتتيمم القانون المتعلق بالضمان الاجتماعي.

فإلى جانب التعويضات القصيرة الأمد، أضحى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مختصا بصرف تعويض رابع قصير الأمد هو التعويض عن فقدان الشغل للعمال الأجراء.¹⁰

ولكي يستفيد الأجير الذي فقد شغله من التعويض عن فقدان الشغل يجب أن تتوفر فيه الشروط الأربعة التالية:

– أن يكون قد فقد شغله بكيفية لاإرادية

– أن يثبت توفره على فترة التأمين بنظام الضمان الاجتماعي لا تقل عن 780 يوما خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ فقدان الشغل منها 260 يوما خلال الإثني عشر شهرا السابقة لهذا التاريخ ولا تدخل في احتساب هذه المدة، الأيام المسجلة برسم التأمين الاختياري.

– أن يكون مسجلا كطالب للشغل لدى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

– أن يكون قادرا على العمل¹¹

1— أن يكون قد فقد شغله بكيفية لاإرادية: أي أن يكون الأجير قد فقد عمله لأسباب إ أو تكنولوجية أو هيكلية أو لأي سبب آخر غير مرتبط بإرادته، وتجدر الإشارة على أن الاستقالة والتعرض للفصل التأديبي بسبب خطأ جسيم لا يخلوان للأجير الاستفادة من التعويض.

⁷ محمد أنس طموح، تقرير بوابة ميدي 1 تيفي الإخبارية حول تفاصيل التعويض عن فقدان الشغل.

⁸ لفصل 24 من قانون 03.14 المتعلق بتعويض عن فقدان الشغل

⁹ أحمد العروسي، التعويض عن فقدان الشغل بالمغرب وحدود الحماية الاجتماعية للأجير، رسالة لنيل دبلوم ماستر الأعمال والمقاولات جامعة محمد الخامس،

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي-الرباط-السنة الجامعية 2014/2013 ص 65

¹⁰ محمد بنحسان، القانون الاجتماعي المغربي، "الحماية الاجتماعية"، الجزء الثاني، طبعة 2016، ص 56

¹¹ الفصل 46 مكرر من قانون الضمان الاجتماعي



2— أن يثبت توفره على فترة التأمين بنظام الضمان الاجتماعي لا تقل عن 780 يوما خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ فقدان الشغل منها 260 يوما خلال الإثني عشر شهرا السابقة لهذا التاريخ ولا تدخل في احتساب هذه المدة، الأيام المسجلة برسم التأمين الاختياري المنصوص عليه: بالنسبة لهذا الشرط فهو يحدد المدة الزمنية التي يستحقها الأجير المنخرط بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على أساسها الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل. ويلاحظ أن هذه المدة الزمنية المشترطة في 780 يوما من العمل خلال الثلاث سنوات الأخيرة، منها 260 يوما من العمل في الإثني عشر شهرا الأخيرة هي مدة طويلة أو يمكن اعتباره شرط تعجيزي، لأنه غالبا ما يكون معدل شهور العمل المصرح به سنويا في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أقل مما هو مشروط. وبالتالي فعدد كبير من منخرطي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لن يكون بمقدورهم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل.

3— أن يكون مسجلا كطالب للشغل لدى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات: أي يجب على الأجير التسجيل كطالب للشغل لدى المصالح المختصة، والمتمثلة في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات¹².

هذه الوكالة هي التي ستعمل على مواكبة الأجراء فاقد الشغل طيلة فترة استفادتهم من التعويض عن فقدان الشغل، حتى إدماجهم من جديد في سوق الشغل، وفي هذا الإطار ينحصر دور هذه الوكالة في ثلاث نقاط أساسية:

— عمل على إعادة تكوين الأجراء فاقد الشغل من أجل إعادة إدماجهم في سوق الشغل .

— العمل على إدماج الأجراء فاقد الشغل ذو كفاءة وتكوين في فرص الشغل المتاحة لدى الوكالة .

— العمل على مساعدة الأجراء فاقد الشغل من أجل إعادة إنشاء مقاولات ومشاريع خاصة¹³.

— أن يكون قادرا على العمل: القدرة صفة تطلق على الشخص القادر على فعل شيء معين، وللاستفادة من تعويض فقدان الشغل يشترط في الأجير الذي فقد عمله أن يكون قادرا على مواصلة عمل آخر.

من خلال ملاحظة هذه الشروط، يتبين لنا أن رغم إقدام المشرع على هذه الخطوة وإخراج هذا التعويض إلى حيز الوجود، إلا أنه أبان عن قصور يتجلى في حرمان عدد كبير من المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وذلك بإقراره لشروط تعجيزية تتمثل في الشرط المتعلق بالمدة التي يتعين أن يستوفيها الأجير المنخرط في الصندوق.

المبحث الثاني: مسطرة التعويض عن فقدان الشغل ومقداره

لكي يستفيد الأجير من التعويضات التي نص عليها قانون 03.14 يتعين عليه اتباع المسطرة المخصصة لذلك بعد أن يكون قد استوفى الشروط المنصوص عليها في هذا القانون. لدى سنتطرق في المطلب الأول لمسطرة التعويض عن فقدان الشغل، على أن نخصص المطلب الثاني لمقدار هذا التعويض

المطلب 1: مسطرة التعويض عن فقدان الشغل

إن أول ما يتعين على الأجير القيام به عند فقدانه للشغل هو ملاء طلب التعويض عن فقدان الشغل الذي يسحب من مؤسسة الضمان الاجتماعي، هذا الطلب يتضمن مجموعة من البيانات منها ما هو مخصص للأجير ويتضمن كل من اسمه الشخصي رقم بطاقته الوطنية، العنوان البلدي، المدينة، الرمز البريدي، ويصرح من خلاله بأنه فقد عمله من خلال كتابة اسم المشغل وتاريخ فقدان الشغل، ويلتزم الأجير بإشعار الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في حالة استئناف عمل جديد داخل أجل 8 أيام وتكون هذه المعلومات مرفوقة بتوقيع

¹² أحدث بمقتضى ظهير 5 يونيو 2000 حيث أجاز المشرع أن تكون مؤسسة عمومية متمتعة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتوفر على فروع جهوية ومحلية ومقرها المركزي بالدار البيضاء

¹³ أحمد العروسي، التعويض عن فقدان الشغل بالمغرب وحدود الحماية الاجتماعية للأجراء، مرجع سابق، ص 75



الأجير. وفي نفس الوثيقة يوجد إطار مخصص للمشغل يتضمن اسمه الكامل ورقم الانخراط ويصرح هذا الأخير بدوره على أن المذكور أعلاه فقد شغله مع ذكر تاريخ فقدان الشغل وأسبابه محتوما بتوقيعه.¹⁴

ويتعين إيداع طلب التعويض عن فقدان الشغل لدى الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي داخل أجل 60 يوما الموالية لليوم الأول من فقدان الشغل، تحت طائلة سقوط الحق باستثناء حالة القوة القاهرة.¹⁵

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الطلب يجب أن يكون مرفوقا ببطاقة التسجيل لدى الضمان الاجتماعي بالإضافة إلى البطاقة الوطنية.

المطلب 2: مقدار التعويض عن فقدان الشغل

عوجب الفصل الأول من قانون 03.14 المنظم للضمان الاجتماعي بالمغرب يعهد إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مهمة أداء التعويض عن فقدان الشغل للعمال الأجراء، كما يؤدي هذا الصندوق التعويضات العائلية للأجير المستفيد من التعويض عن فقدان الشغل خلال مدة استفادته من هذا التعويض وذلك حسب ما نص عليه الفصل 40 من نفس القانون. إضافة إلى إعانة يمنحها الصندوق في حالة وفاة المؤمن له والتي يستفيد منها ذوي حقوقه وذلك حسب ما نص عليه الفصل 43 من نفس القانون بحيث جاء فيه: " تمنح إعانة في حالة وفاة المؤمن له كان يستفيد عند وفاته من تعويضات يومية أو التعويض عن فقدان الشغل

هذه هي الأداءات التي يلزم بها الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي اتجاه منخرطيه الأجراء فاقد الشغل والتي ستطرق لكل واحد منها على حدة.

أولا: التعويض عن فقدان الشغل

يصرف التعويض عن فقدان الشغل لمدة ستة أشهر تبتدأ من اليوم الموالي لتاريخ فقدان الشغل مع إمكانية استفادة المؤمن له من هذا التعويض عند استيفاء شروط استحقاق التعويض ويساوي مقداره 70 في المئة من الأجر الشهري المتوسط المصرح به لفائدة الأجير خلال السنة وثلاثين شهرا الأخيرة التي تسبق تاريخ فقدان الشغل، دون أن يتجاوز هذا المقدار الحد الأدنى القانوني للأجر¹⁶

وبين الجدول أسفله أمثلة لقيمة التعويض حسب مستوى الأجر الشهري المرجعي:

الأجر المرجعي (بالدرهم)	مبلغ التعويض (بالدرهم)
1647	1153
2344	1641

مبلغ التعويض = (الأجر المرجعي بالدرهم × 70 (نسبة التعويض)) ÷ 100

كما يتعين على المعني بالأمر إيداع الطلب بإحدى وكالات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال أجل لا يتعدى 60 يوما ابتداء من تاريخ فقدان الشغل¹⁷

¹⁴ تحليل وثيقة طلب التعويض عن فقدان الشغل

¹⁵ محمد بنحسايين، القانون الاجتماعي المغربي، " الحماية الاجتماعية "، مرجع سابق، ص 57

¹⁶ محمد بنحسايين، القانون الاجتماعي المغربي، الحماية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 57

¹⁷ أحمد العروسي، التعويض عن فقدان الشغل بالمغرب وحدود الحماية الاجتماعية للأجراء، مرجع سابق، ص 78



أما إذا حصل المؤمن له على عمل خلال الستة أشهر المستحق عنها التعويض فيكون ملزما بإخبار الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كتابة داخل أجل لا يتجاوز ثمانية أيام تحتسب من تاريخ حصوله على عمل.¹⁸

ثانيا: التعويضات العائلية

طبقا للفصل 40 من نظام الضمان الاجتماعي فإن المؤمن له المتوفر على محل لسكنى بالمغرب والذي يثبت قضاء 108 أيام متصلة أو غير متصلة من الاشتراك خلال ستة أشهر مدنية من التسجيل يستفيد من هذه التعويضات عند كل ولد متكفل به مقيم في المغرب في حدود 6 أولاد على الأكثر مصرح بهم في الحالة المدنية¹⁹

وحسب الفصل 5 من مرسوم 30 دجنبر 1972 بشلن التعويضات التي يدفعها الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي فإن التعويضات تمنح عن:

- الأولاد الشرعيين عن فراش الزوجية أو من زواج سابق لأحدهما
- الأولاد المتبنين والأولاد غير الشرعيين المعترف بهم من طرف المستفيد من التعويض العائلي أو المعهد إليه بهم إما بحكم قضائي أو بعقد قانوني يجعل الولد تحت نفقته
- وتدفع هذه التعويضات شريطة أن يكون الولد مقيما في التراب الوطني:
- إلى غاية 12 سنة فيما يخص الذين هم تحت نفقة المأجور
- إلى غاية 18 سنة فيما يخص الولد الذي يتابع تدريباً مهنياً
- إلى غاية 21 سنة فيما يخص الولد الذي يتابع دراسته بالمغرب أو الخارج
- إلى غاية 21 سنة بالنسبة للولد الذي يتعذر عليه ممارسة عمل يدر عليه نفعا على إثر عاهة أو مرض لا يشفى منه، أما بالنسبة للبنات أو أخت المؤمن له أو زوجته البالغة أقل من 21 سنة والتي تعيش معه تحت سقف واحد وتقوم على الخصوص بأعمال البيت وتقوم بتربية ولدين على الأقل تقل سنهما عن 12 سنة، يتكفل بهما المستفيد من التعويض، وتكون أمهما مزاولة لعمل أو مصابة بعجز مستمر عن العمل يعادل أو يفوق 70 في المئة²⁰

ويبلغ مبلغ هذه التعويضات ابتداء من فاتح يونيو 2008 مبلغ 200 درهم عن كل ولد في حدود ثلاث أولاد و 36 درهم للأطفال الثلاثة الموالين، كما تدفع التعويضات إذا توفرت الشروط المنصوص عليها أعلاه في الفصل السادس:

- عن أولاد المؤمن الشغل المتوفى على إثر مرض أو حادث كيفما كان نوعه إذا كان الزوج الباقي على الحياة²¹
- أما إذا أثبت بعد إجراء بحث أن تربية الأولاد سيئة من حيث التغذية والسكنى والمحافظة على الصحة وأن مبلغ التعويضات لا يستعمل لصالح الأولاد، يمكن للمجلس الإداري للصندوق أن يقرر منع تلك التعويضات كلياً أو جزئياً إلى شخص ثاني ذاتي أو معنوي²²

¹⁸ الفصل 46 مكرر أربع مرات من قانون الضمان الاجتماعي

¹⁹ محمد بنحسان القانون الاجتماعي المغربي الحماية الاجتماعية، مرجع سابق ص 51

²⁰ الفصل 6 من مرسوم رقم 2.72.541 الصادر بتاريخ 30 دجنبر 1972 بشأن التعويضات التي يدفعها الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي، الجريدة الرسمية عدد 3140 بتاريخ 3 يناير 1973، ص 71

²¹ الفصل 8 من مرسوم رقم 2.72.541 بشأن التعويضات التي يدفعها ص.و.ض.ج

²² الفصل 7 مرسوم 2.72.541 بشأن التعويضات التي يدفعها ص.و.ض.ج



ثالثا: إعانة الوفاة

تمنح إعانة الوفاة في حالة وفاة مؤمن له كان يستفيد عند وفاته من تعويضات يومية أو من تعويض عن فقدان الشغل أو في حالة توفره على الشروط المطلوبة لاكتساب الحق فيها أو في حالة وفاة مستفيد الزمانة أو الشيخوخة²³

غير أنه للاستفادة من هذه الإعانة، يتعين أن يكون الأجير أو صاحب الراتب المتوفى قد قضى 54 يوما متصلة أو غير متصلة من الاشتراك خلال ستة أشهر السالفة لحصول الوفاة، أما إذا كانت هذه الوفاة ناتجة عن حادثة تعود إلى الغير وكان الأجير وقت وقوع الحادثة خاضعا لنظام الضمان الاجتماعي، فإن ذوي حقوقه يستحقون تلك الإعانة حتى في غياب مدة الاشتراك أعلاه²⁴

وحسب الفصل 45 من ظهير 1972 الذي ينص على أن الإعانة عن الوفاة توزع بالتساوي وعلى المستفيدين الذين كان المؤمن له يتكفل بهم فعليا عند وفاته وهم:

- الزوج المتوفى عنه أو الزوجات

- الفروع عند عدم وجود الزوج

- الأصول عند عدم الفروع

- الإخوة والأخوات عند عدم وجود الأصول

وفي حالة عدم وجود هؤلاء المستفيدين فإن الإعانة تدفع لشخص الذي يثبت أنه قام بتحمل مصاريف الجنازة، ولا يسترد ما أنفقه إلا في حدود معينة، بقا معدل الأجرة اليومية في حالة وفاة المؤمن له والذي يساوي قسمة مجموع الأجور الخاضعة للاشتراك التي قبضها قيد حياته خلال الأشهر الستة السابقة للوفاة على عدد الأيام التي اشتغلها فعلا خلال تلك الفترة²⁵

وأشار الفصل 44 من ظهير 1972 إلى أن إعانة الوفاة تقدر بـ 60 مرة معدل الأجرة اليومية الذي نحتسب على أساسه التعويضات اليومية التي استفاد منها أو كان بإمكانه أن يستفيد منها وقت وفاته.

أما إذا تعلق الأمر بمؤمن له يستفيد من راتب معاش فإن مبلغ إعانة الوفاة يقدر بمرتين معدل الأجرة الشهرية الذي يقدر الراتب على أساسه.

خاتمة:

وفي الختام يمكن القول أن نظام التعويض عن فقدان الشغل جاء نتيجة مخاض طويل ساهم فيه كل الفاعلين الاجتماعيين لإخراجه حيز الوجود، إلا أنه ورغم الأهمية التي يكتسبها أبان عن قصوره من الناحية العملية، ويتبين ذلك ن خلال فصول القانون المنظم لذلك.

²³ الفصل 43 ف 1 من ظهير 1972 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي

²⁴ محمد بنحسين قانون الاجتماعي المغربي، الحماية الاجتماعية مرجع سابق ص 56

²⁵ الفصل 46 ق 2 ج



المراجع والمصادر

- مرسوم رقم 2.72.541 الصادر بتاريخ 30 دجنبر 1972 بشأن التعويضات التي يدفعها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- الجريدة الرسمية عدد 3140 بتاريخ 3 يناير 1973
- قانون 03.14 المتعلق بالتعويض عن فقدان الشغل الصادر بتاريخ 11 شتنبر 2014

لائحة الكتب:

- محمد بنحساين، القانون الاجتماعي المغربي، علاقات الشغل الفردية والجماعية الجزء الأول، طبعة 2016

لائحة الرسائل:

- أحمد العروسي رسالة لنيل شهادة الماستر التعويض عن فقدان الشغل بالمغرب وحدود الحماية الاجتماعية للأجراء جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية -السويسي- الرباط 2013/2014

مواقع إلكترونية:

www.cnss.ma/ar/content